الإصدار الخامس
المجلد (2) العدد (1)
20 مارس 2026

مجلة روافد العلوم
للدراسات والبحوث

منهج المحدثين في معالجة تعارض الوصل والإرسال
دراسة نقدية تطبيقية

د. محمد نصر الدين حساس
(أستاذ مشارك – الجامعة الاسلامية بمنيسوتا)

الملخص

يتناول هذا البحث مسألةً دقيقة من مسائل علم علل الحديث، وهي مسألة تعارض الوصل والإرسال، التي تُعد من أبرز وجوه الاختلاف في الروايات الحديثية، لما يترتب عليها من آثار في الحكم على الأحاديث قبولا ورداً. ويهدف البحث إلى بيان منهج المحدثين النقاد في معالجة هذا النوع من التعارض، وبيان الأسس التي اعتمدوا عليها في الترجيح بين الروايات المتصلة والمرسلة.

وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع أقوال المحدثين في هذه المسألة،والمنهج التحليلي في دراسة نماذج تطبيقية من كتب السنة وكتب العلل، إضافة إلى المنهج النقدي في مناقشة الأقوال وترجيح ما تدل عليه القرائن الحديثية.

وقد خلص البحث إلى أن النقاد المتقدمين لم يلتزموا قاعدة مطردة في تقديم الوصل أو الإرسال،وإنما كان ترجيحهم مبنياً على القرائن الحديثية المختلفة، كمراتب الرواة في الحفظ والضبط، وكثرة الطرق، وطبيعة التحمل والأداء، وغيرها من القرائن المؤثرة في الحكم على الروايات. كما تبين أن الخلاف في هذه المسألة له أثر ظاهر في بعض الفروع الفقهية، مما يدل على عمق الصلة بين علم الحديث وعلم الفقه.

الكلمات المفتاحية: الوصل والإرسال، علم العلل، منهج المحدثين، الترجيح بين الروايات، القرائن الحديثية.

Abstract:

This study examines a critical issue in the science of Hadith criticism,namely the contradiction between connected (mawṣūl) and mursal narrations. This issue represents one of the most significant forms of discrepancy in Hadith transmission, as it directly affects the evaluation of Hadith authenticity. The research aims to explore the methodology of early Hadith critics in addressing this type of contradiction and to identify the principles they employed in preferring either the connected or the mursal narration. The study adopts an inductive method by collecting the statements of Hadith scholars on this issue, as well as an analytical approach through examining practical examples from Hadith collections and books of 'ilal (hidden defects). In addition, a critical method is

employed to analyze scholarly opinions and determine the most convincing views based on contextual indicators. The study concludes.
that early Hadith critics did not apply a fixed rule in prioritizing either the connected or the mursal narration. Instead, their judgments were primarily based on various contextual indicators such as the reliability and precision of narrators, the number of transmission routes, and the circumstances of narration. The research also highlights that disagreements in this issue have had notable implications in certain juristic rulings.
Keywords: Connected and Mursal Narrations– ʿIlal al-Ḥadīth – Methodology of Hadith Scholars – Preference Between Narrations – Hadith
Indicators.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يُعد علم الحديث الشريف من أجل العلوم الشرعية وأعظمها قدراً، إذ به تُحفظ سنة النبي ﷺ، وتُصان من التحريف والاضطراب. وقد بذل المحدثون جهوداً عظيمة في تمحيص الأسانيد والمتون، ووضعوا مناهج دقيقة للكشف عن علل الأحاديث وتمييز صحيحها من سقيمها.

ومن المسائل الدقيقة التي تناولها علماء الحديث بالنقد والتحليل مسألة تعارض الوصل والإرسال، وهي أن يُروى الحديث من طريق موصول بذكر جميع رواته، ويُروى من طريق آخر مرسل بسقوط الصحابي أو غيره من الرواة. ويثير هذا الاختلاف إشكالاً نقدياً يتعلق بترجيح إحدى الروايتين والحكم على الحديث من حيث الصحة والضعف. وقد اهتم أئمة النقد الحديثي بهذه المسألة اهتماماً كبيراً، لما لها من أثر مباشر في تقويم الروايات، ولما يترتب عليها من آثار فقهية واستنباطية.[1^]

أولاً: مشكلة البحث:

يُعد تعارض الوصل والإرسال من أبرز التحديات في علوم الحديث النبوي،حيث يحدث هذا التعارض عندما يروي بعض الرواة الثقات الحديث موصولًا بذكر جميع الرواة في السند، بينما يرويه آخرون مرسلاً دون ذكر الصحابي أو بعض الرواة. هذه المشكلة تثير تساؤلات حول كيفية الترجيح بين الروايتين، وتأثير ذلك على تصحيح الحديث أو تضعيفه، خاصة في سياق الحكم الفقهي أو العقدي. وتكمن أهمية دراسة هذه المشكلة في أنها تكشف عن منهج المحدثين النقاد في التعامل مع العلل الحديثية، مما يساهم في تعزيز الدقة العلمية في حفظ السنة النبوية وفهمها.[2^] ومع ذلك، يظل هناك نقص في الدراسات التطبيقية الشاملة التي تربط بين النظرية والأمثلة العملية، مما يجعل هذا البحث ضروريًا لسد هذه الفجوة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

شهدت مسألة تعارض الوصل والإرسال اهتماماًواسعاً في الدراسات الحديثية السابقة، حيث تناولت عدة أبحاث وكتب هذه المسألة من جوانب نظرية وتطبيقية، من أبرزها:

1. دراسة "تعارض وصل الحديث وإرساله: دراسة وتطبيق" للباحث أحمد عبد الرحمن الشيحة، التي تناولت تنوع علوم الحديث وأهمية معرفة حكم التعارض، مع أمثلة تطبيقية مثل رواية الثوري، وأكدت على أهمية الترجيح بناءً على القرائن الحديثية.[3^]

2. كتاب "علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد" لابن دقيق العيد، ناقش فيه عدم صحة الإطلاق في تقديم الوصل على الإرسال دائمًا، مشيراً إلى أن الحكم يعتمد على السياق والرواة.[4^]
3. رسالة ماجستير بعنوان "تعارض الوصل والإرسال عند الإمام البخاري: دراسة نظرية تطبيقية" للباحث وسيم عبدالجليل مصطفى شولي (2016) ، ركزت على منهج البخاري في الترجيح بين الروايتين، مع دراسة تطبيقية لأمثلة من صحيحه.[5^]
4. مقال "مناهج أئمة الحديث في التعليل بتعارض الوصل والإرسال من خلال شرح علل الترمذي لابن رجب" للباحث يوسف تريعة (2021) ، استعرض مناهج الأئمة في علل الحديث، مع التركيز على شرح ابن رجب كمصدر رئيسي.[6^]
5. دراسة "تعارض الوصل والإرسال عند الإمام مسلم: دراسة نظرية تطبيقية"، أبرزت منهج مسلم في إيراد الحديث موصولًا أو مرسلاً في صحيحه، مع تحليل تأثير ذلك على التصحيح.[7^]
6. دراسة أخرى بعنوان "تعارض الوصل والإرسال عند الإمام البخاري - دراسة نظرية تطبيقية(2015) " بواسطة وسيم شولي وفريز نجم، تناولت حكم التعارض ومنهج البخاري فيه، مع أمثلة تطبيقية.[8^]

ملاحظة:

غالبية الدراسات السابقة تركز على جوانب نظرية أو على إمام محدد، بينما يميز هذا البحث الجانب النقدي التطبيقي الشامل لمنهج المحدثين عموماً، مع أمثلة عملية محددة.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في الأمور الآتية:

· إبراز منهج المحدثين النقاد في معالجة التعارض بين الروايات.
· بيان دور القرائن الحديثية في الترجيح بين الوصل والإرسال.
· إبراز الأثر الفقهي للخلاف الحديثي في هذه المسألة.
· تقديم نماذج تطبيقية من كتب السنة وكتب العلل.

رابعاً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

· تأصيل مسألة تعارض الوصل والإرسال في علوم الحديث.
· بيان أقوال العلماء في الترجيح بينهما.
· دراسة التطبيقات العملية عند أئمة الحديث.
· تحليل منهج النقاد المتقدمين في استعمال القرائن الحديثية.

خامساً: منهج البحث:

اعتمد البحث على المناهج الآتية:

المنهج الاستقرائي: بتتبع أقوال المحدثين في المسألة.
المنهج التحليلي: بتحليل الروايات المتعارضة.
المنهج النقدي: بمناقشة الأقوال والترجيح بينها.

سادساً: خطة البحث:

يتكون البحث من ثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: التأصيل النظري لتعارض الوصل والإرسال.
المبحث الثاني: التطبيقات العملية لمنهج المحدثين في دفع التعارض.

المبحث الثالث: المناقشة النقدية وأثر الخلاف الحديثي.
ثم خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

التأصيل النظري لتعارض الوصل والإرسال

المطلب الأول: تعريف الوصل والإرسال

أولاً: الوصل:

الوصل في اصطلاح المحدثين هو اتصال السند بذكر جميع رواته إلى منتهاه دون انقطاع.قال ابن الصلاح" :المسند هو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه.[9^]" وقال الحافظ ابن حجر" :الموصل هو ما سلم إسناده من السقط.[10^]"

ثانياً: الإرسال:

الإرسال هو:رواية التابعي الحديث عن النبي ﷺ مباشرة دون ذكر الصحابي. قال الإمام الشافعي" :المرسل من الحديث ما رواه من لم يدرك النبي ﷺ عنه.[11^]" وقال ابن الصلاح" :هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ.[12^]"

المطلب الثاني: مفهوم تعارض الوصل والإرسال

يقع التعارض عندما يروي بعض الثقات الحديث موصولاً، ويرويه آخرون مرسلاً. قال الخطيب البغدادي" :إذا روى الحديث قوم موصولاً، وروى آخرون مرسلاًفالحكم فيه للترجيح.[13^]" وهذه المسألة من أدق مسائل العلل الحديثية. قال ابن رجب" :الاختلاف في الوصل والإرسال من أشهر العلل التي يعل بها الحديث.[14^]"

المطلب الثالث: أقوال العلماء في الترجيح بين الوصل والإرسال

ذكر العلماء عدة أقوال:

1. القول الأول: الترجيح للوصل مطلقاً. وهو قول كثير من المحدثين والفقهاء، لأن الوصل زيادة علم، وزيادة الثقة مقبولة. قال الإمام ابن المديني" :الزيادة من الثقة مقبولة.[15^]" وقال النووي" :الموصول مقدم لأنه زيادة ثقة.[16^]" وصحح هذا القول الخطيب البغدادي في موضع من كلامه.[17^]

2. القول الثاني: الترجيح للإرسال مطلقاً. ذهب إليه بعض المتقدمين، ونُسب للأكثر من أصحاب الحديث. قال الخطيب البغدادي" :الأكثر من أهل الحديث يرون الحكم للمرسل.[18^]" وعلة ذلك أن سلوك الراوي للطريق غير الجادة الإرسال قد يدل على مزيد تحفظ، خاصة إذا كان المرسِل من الحفاظ الأثبات، وأن الغالب في أوهام الثقات أن تكون في الزيادة[19^]

3. القول الثالث: الترجيح للأكثر عدداً. لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد، كما نقله الحاكم في المدخل عن أئمة الحديث.[20^]

4. القول الرابع: الترجيح للأحفظ والأتقن، وهذا قول معتبر، وفيه تفصيل. قال الإمام أحمد" :ينظر إلى أحفظهم.[21^]"

5. القول الخامس: الوقف والتسوية، حكاه السبكي وقال: إن محل الأقوال فيما لم يظهر فيه مرجح.[22^]

الترجيح:

الحق الذي يستفاد من استقراء صنيع النقاد المتقدمين-كابن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد، والبخاري- عدم اطراد حكم كلي، بل الحكم يدور مع القرائن في كل حديث على حدة، فتارة يترجح الوصل، وتارة يترجح الإرسال.[23^]

المبحث الثاني

التطبيقات العملية لمنهج المحدثين في دفع التعارض

النموذج الأول: حديث "لا نكاح إلا بولي"

هذا الحديث من أشهر الأمثلة على تعارض الوصل والإرسال:[24^]

رواية الوصل: رواه إسرائيل بن يونس، وشريك، وأبو عوانة، وغيرهم، عن جدهم أبي إسحاق السبيعي، عن

أبي بردة، عن أبيه أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ.
رواية الإرسال: رواه شعبة والثوري - وهما جبلان في الحفظ - عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ مرسلاً (دون ذكر أبي موسى)

منهج النقاد في الترجيح:

* الإمام البخاري: حكم للوصل، مع كون من أرسله (شعبة والثوري) في منزلة عالية، وعلل ذلك بأن "الزيادة من الثقة مقبولة.[25^]" لكن هذا ليس مجرد تطبيق لقاعدة آلية، بل لوجود قرائن قوية رجحت الوصل.[26^]

القرائن التي رجحت الوصل:

1. كثرة من وصل الحديث من أصحاب أبي إسحاق)عشرة أنفس(، وهم آل بيته: إسرائيل ويونس وعيسى بنو أبي إسحاق، وغيرهم.
2. أن إسرائيل كان أثبت الناس في حديث جده أبي إسحاق، قال فيه ابن مهدي" :كان يحفظ حديث جده كما يحفظ سورة الحمد.[27^]"
3. أن شعبة والثوري أخذا الحديث عن أبي إسحاق في مجلس واحد عرضاً، بينما تعددت مجالس الآخرين، مما يبعد شبهة الخطأ عنهم.[28^]

* الترمذي: رجح الوصل بناءً على هذه القرائن في علله الكبير.[29^]
* الحاكم: صحح الحديث لموافقته شرط الشيخين.[30^]

النموذج الثاني: حديث الصوم في السفر

ذكر الإمام الدارقطني في علله حديثاً اختلف فيه على الزهري، فرواه بعضهم عنه عن عروة عن عائشة موصولاً، ورواه بعضهم عنه عن عروة مرسلاً. وقد رجح النقاد الرواية المرسلة، لأن راوي الوصل لم يكن في مرتبة من أتقن الحديث. قال الإمام الدارقطني" :والمحفوظ حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة مرسل، وكذلك رواه يونس وغيره عن الزهري، ووهم من وصله.[31^]"

منهج المحدثين في التطبيق:

يتضح من هذين النموذجين أن المنهج التطبيقي يقوم على عدة أسس:[32^]

1. جمع طرق الحديث بكثرة لمعرفة مظان الزيادة والنقصان.
2. دراسة حال الرواة ومراتبهم في الحفظ والضبط.
3. تحديد طريقة التحمل والأداء)هل هو عرض أم سماع؟ هل تعددت المجالس أم اتحدت؟.(
4. النظر في القرائن الحديثية المحيطة بالرواية، وهي التي تحدد الترجيح النهائي.

قال ابن رجب" :الترجيح بين الروايات يكون بالقرائن.[33^]"

المبحث الثالث

المناقشة النقدية وأثر الخلاف الحديثي

أولاً: قيمة القرائن عند المحدثين:

اعتمد النقاد المتقدمون على القرائن في الحكم على الروايات. وهذه القرائن متنوعة، منها ما يتعلق بحال الراوي (ككونه أحفظ أو أتقن أو أورع)، ومنها ما يتعلق بطريقة التحمل، ومنها ما يتعلق بكثرة الطرق أو قلتها.[34^] وبناءً على ذلك، فإن القاعدة المطردة عند المتقدمين ليست "الوصل مقدم" أو "الإرسال مقدم"، بل "الترجيح للأرجح بقرائن الحال." وهذا المنهج هو أدق المناهج، لأنه مبني على النظر في كل حديث بمعزل عن الآخر. قال ابن دقيق العيد" :العلل لا يدركها إلا الأئمة النقاد.[35^]" فهم وحدهم القادرون على استكناه هذه القرائن الخفية والموازنة بينها. وقد أشار الإمام

البخاري نفسه إلى هذا المعنى، إذ رجح الوصل في حديث "لا نكاح إلا بولي" لأمارات رجحته، بينما رجح الإرسال في أحاديث أخر لقرائن قامت عنده، كما في حديث ذكره لأبي داود الطيالسي فقال" :إرساله أثبت.[36^]"

ثانياً: أثر الخلاف الحديثي في الخلاف الفقهي

يؤثر الحكم على الحديث في مسألة الوصل والإرسال تأثيراً مباشراً في الفروع الفقهية.[37^] ومثال ذلك حديث "لا نكاح إلا بولي" نفسه:

* عند من رجح الوصل: (كالبخاري والترمذي والحاكم) يكون الحديث حجة في اشتراط الولي لصحة النكاح، وهذا مذهب الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة).[38^]

* عند من رجح الإرسال: (أو ضعف الحديث لشهرة علته) لا تقوم به الحجة عندهم. لكن هذا لا يعني أنهم يأخذون بالمرسل مطلقاً، بل إن للحنفية أدلة أخرى في المسألة، منها عمل أهل الأمصار. لكن الترجيح الحديثي له أثر كبير في تقوية أحد القولين أو تضعيفه.[39^]

* الشافعي كمثال له منهجه المشهور في قبول المرسل بشرط أن يعتضد بغيره، أو يأتي من وجه آخر مسنداً، أو يوافق قول صحابي.[40^] وهذا يبين التداخل الوثيق بين علم العلل وعلم الفقه.

الخاتمة

النتائج:

بعد هذه الدراسة يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

1. تعارض الوصل والإرسال من أشهر مسائل العلل الحديثية وأكثرها دقة وتأثيراً.
2. اختلف العلماء في الترجيح بينهما على عدة أقوال، أشهرها: ترجيح الوصل، وترجيح الإرسال، والترجيح بالأكثر، والترجيح بالأحفظ.
3. المنهج الأرجح عند النقاد المتقدمين هو الترجيح بالقرائن وليس بقاعدة مطردة، وذلك بعد جمع الطرق ودراستها.
4. يظهر من التطبيق أن النقاد يعتمدون على قرائن دقيقة مثل: كثرة الطرق، مراتب الرواة، طريقة التحمل، واتحاد المجالس أو تعددها.
5. للخلاف الحديثي في هذه المسألة أثر واضح في اختلاف الفقهاء في بعض الأحكام، كمسألة اشتراط الولي في النكاح.

التوصيات:

1. العناية بدراسة كتب العلل)كعلل الدارقطني، وعلل الترمذي الكبير، وشرح علل الترمذي لابن رجب(لفهم منهج النقاد المتقدمين بشكل تطبيقي.
2. إجراء دراسات تطبيقية أوسع على نماذج من تعارض الوصل والإرسال في ميزان النقاد، خصوصاً ما انتقده الدارقطني على الشيخين.
3. الإفادة من التقنيات الحديثة وقواعد البيانات في جمع طرق الحديث وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة حول العلل.
4. إعداد موسوعة تطبيقية لمسائل العلل الحديثية، تعنى بتصنيف الأحاديث المعلة حسب نوع العلة، ومنها علة الوصل والإرسال.

قائمة المراجع

1. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث. تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: دار الفكر، 1406هـ 1986 -م.
2. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: مطبعة الصباح، 1421هـ 2000 -م.

3. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. تحقيق: محمد صبحي حلاق. الرياض: دار ابن الجوزي، 1415هـ 1995 -م.
4. ابن دقيق العيد، محمد بن علي. اقتراح في بيان الاصطلاح. تحقيق: محمد صالح الفرفور. عمان: دار الفرقان، 1407هـ 1987 -م.
5. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. شرح علل الترمذي. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. الزرقاء - الأردن: مكتبة المنار، 1407هـ 1987 -م.
6. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. الكفاية في علم الرواية. تحقيق: أبو عبد الله السورقي. بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ 1988 -م.
7. الدارقطني، علي بن عمر. العلل الواردة في الأحاديث النبوية. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. الرياض: دار طيبة، 1405هـ 1985 -م.
8. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. تحقيق: عبد الكريم الخضير. الرياض: مكتبة دار المنهاج، 1426هـ 2005 -م.
9. السبكي، عبد الوهاب بن علي. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ 1998 -م.
10. الشافعي، محمد بن إدريس. الرسالة. تحقيق: أحمد شاكر. مصر: مكتبة الحلبي، 1358هـ 1940 -م.
11. الشيحة، أحمد عبد الرحمن. تعارض وصل الحديث النبوي وإرساله: دراسة وتطبيق. الكويت: مكتبة ابن كثير، 1428هـ 2007 -م.
12. شولي، وسيم عبدالجليل مصطفى. تعارض الوصل والإرسال عند الإمام البخاري: دراسة نظرية تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية بغزة، 2016م.
13. شولي، وسيم، ونجم، فريز" .تعارض الوصل والإرسال عند الإمام البخاري - دراسة نظرية تطبيقية." مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد 23، العدد 2، 2015م.
14. الترمذي، محمد بن عيسى. العلل الكبير. تحقيق: صبحي السامرائي. بيروت: عالم الكتب، 1409هـ 1989 -م.
15. تريعة، يوسف" .مناهج أئمة الحديث في التعليل بتعارض الوصل والإرسال من خلال شرح علل الترمذي لابن رجب." مجلة المنهل، المجلد 7، العدد 2، 2021م.
16. النووي، يحيى بن شرف. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. بيروت: دار الكتاب العربي، 1405هـ - 1985م.
17. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله. المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ 1990 -م.

الهوامش:

[1^] ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص .63
[2^] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص .54
[3^] الشيحة، تعارض وصل الحديث النبوي وإرساله: دراسة وتطبيق، ص .35-28
[4^] ابن دقيق العيد، اقتراح في بيان الاصطلاح، ص .45-42
[5^] شولي، تعارض الوصل والإرسال عند الإمام البخاري: دراسة نظرية تطبيقية، ص .68-60
[6^] تريعة، مناهج أئمة الحديث في التعليل بتعارض الوصل والإرسال، ص .62-55
[7^] شولي ونجم، تعارض الوصل والإرسال عند الإمام مسلم: دراسة نظرية تطبيقية، ص .48-40

[8^] شولي ونجم، تعارض الوصل والإرسال عند الإمام البخاري: دراسة نظرية تطبيقية، ص .32-39
[9^] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص .40
[10^] ابن حجر، نزهة النظر، ص .58
[11^] الشافعي، الرسالة، ص .461
[12^] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص .52
[13^] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص .432
[14^] ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج1، ص .78
[15^] نقلاً عن الخطيب البغدادي، الكفاية، ص .426
[16^] النووي، التقريب والتيسير، ص .34
[17^] الخطيب البغدادي، الكفاية، ص .428
[18^] المصدر نفسه، ص .433
[19^] السخاوي، فتح المغيث، ج1، ص .245
[20^] نقلاً عن السخاوي، فتح المغيث، ج1، ص .247
[21^] ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج1، ص .81
[22^] السبكي، رفع الحاجب، ج2، ص .345
[23^] ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج1، ص .85
[24^] الترمذي، العلل الكبير، ص .184
[25^] البخاري، كما في الترمذي، العلل الكبير، ص .185
[26^] ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج1، ص .185-183
[27^] المصدر نفسه.
[28^] ابن حجر، التلخيص الحبير، ج3، ص .134
[29^] الترمذي، العلل الكبير، ص .186
[30^] الحاكم، المستدرك، ج2، ص .168
[31^] الدارقطني، العلل، ج5، ص) 245رقم .(876
[32^] ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج1، ص .95-90
[33^] المصدر نفسه، ج1، ص .92
[34^] السخاوي، فتح المغيث، ج1، ص .255-250
[35^] ابن دقيق العيد، اقتراح، ص .110
[36^] ابن حجر، التلخيص الحبير، ج1، ص .123
[37^] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص .56
[38^] ابن حجر، التلخيص الحبير، ج3، ص .138-136
[39^] المصدر نفسه.
[40^] الشافعي، الرسالة، ص .464-463